الصباح الاقتصادية
12
العدد 3907 - السنة الثالثة عشرة
الأربعاء 12 رجب 1442 - الموافق 24 فبراير 2021
Wednesday 24 February 2021 - No.3907 - 13 th Year

### كل يوم تؤجل فيه حلول معالجة شح السيولة يضاعف الأزمة تعقيداً

# حمادة: «المالية» تتوقع عجزاً تراكمياً 55.4 مليار دينار في السنوات الخمس القادمة

- البلاد تحتاج إصلاحات اقتصادية ومالية جذرية تسهم في تقليل المصروفات وزيادة الإيرادات غير النفطية

خليفة حمادة

- إصدار السندات والسحب المنظم والمحدود من صندوق الأجيال مجرد إجراءات مؤقتة يجب اتخاذها للوفاء بالالتزامات الفورية

- كلنا ثقة بتعاون مجلس الأمة لتجاوز العقبة ودعم الإصلاحات القادمة
- إتاحة الخيار للحكومة في السحب لن يؤثر على نمو الصندوق حيث يتم عرض تفاصيل أدائه سنوياً على مجلس الأمة
- اتخذنا عدداً من التدابير لتدعيم السيولة منذ شهر يوليو 2020

أكد وزير المالية خليفة مساعد حمادة على ضرورة معالجة شح الموارد المالية ونفاد السيولة في الخزينة (صندوق احتياطي العام) في أقرب وقت وعلى ضرورة أن تصاحبها إصلاحات اقتصادية ومالية جذرية تسهم في تقليل المصروفات وزيادة الإيرادات غير النفطية.

وجاء تصريح الوزير تعقيباً على تقديم مجلس الوزراء مشروع قانون بشأن السماح لحكومة دولة الكويت بسحب خمسة مليارات د.ك. بحد أقصى سنوياً من صندوق احتياطي الأجيال القادمة لمواجهة عقبة شح السيولة في خزينة الدولة (صندوق الإحتياطي العام).

وقال حمادة: تقدم مجلس الوزراء الموقر يوم أمس بإحالة مشروع قانون إلى مجلس الأمة يتيح للدولة الخيار بسحب خمسة مليارات د.ك. سنوياً من صندوق احتياطي الأجيال القادمة عند الحاجة، وذلك نتيجة لشح الموارد المالية ونفاد السيولة في الخزينة (صندوق احتياطي العام)، والقانون هو أحد الحلول المقدمة ضمن حزمة قوانين تشمل إقرار قانون الدين العام وتنفيذ إصلاحات مالية وكلنا ثقة بتعاون مجلس الأمة لتجاوز هذه العقبة، حيث أن كل يوم تؤجل فيه الإصلاحات الإقتصادية يضاعف العقبة تعقيداً».

واستكمل قائلاً: أن وزارة المالية تتوقع عجزاً تراكمياً بقيمة 55.4 مليار د.ك. في السنوات الخمس التي تلي السنة المالية 2019/2020، بإجمالي مصروفات تبلغ 114.1 مليار د.ك. خصصت منها (81 مليار د.ك للإنفاق التراكمي على الرواتب والدعوم وذلك وفق أوجه الصرف السابقة).

واستكمل قائلاً: لا يخفى على أحد ما تشهده الدول النفطية كافة من تحول جذري في إدارة المالية العامة، والكويت ليست بمنأى عن هذه المتغيرات، كما فرضت الجائحة العالمية (كوفيد19-) واقعاً جديداً على الاقتصاد المحلي والعالمي عبر الانخفاض الحاد في أسعار النفط وصعوبة التنبؤ في قيمته المستقبلية.

وفي ما يلي التوقعات المستقبلية التي بني عليها طلب مجلس الوزراء للسحب خمسة مليارات د.ك. سنوياً من صندوق احتياطي الأجيال القادمة عند الحاجة:

يؤثر على نمو صندوق الأجيال القادمة والذي يتم عرض تفاصيله سنوياً على مجلس الأمة، كما نؤكد على أن إجراء إصدار السندات والسحب المنظم والمحدود من صندوق الأجيال ليست حلول إصلاحية بل إجراءات مؤقتة يجب اتخاذها للوفاء بالالتزامات الفورية والتي تتمثل بالرواتب والدعوم التي تشكل أكثر من 71 % من إجمالي إنفاق الدولة. نحن مسؤولون عن الوفاء بهذه الالتزامات دون أي تقصير أو ضرر».

وأكد الوزير قوله مرة أخرى «بأن المركز المالي للكويت قوي ومتين كونه مدعوم بالكامل من صندوق احتياطي الأجيال القادمة، والذي يشهد نمواً مستمراً، وأن هدفنا الرئيسي هو حماية المواطنين ذوي الدخل المتدني والمتوسط من المساس وتسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية لضمان رفاهية المواطنين، الأمر الذي يحتم علينا معالجة شح الموارد المالية ونفاد السيولة في الخزينة (صندوق احتياطي العام) في أقرب وقت، ويجب أن تصاحبها إصلاحات اقتصادية ومالية جذرية تسهم في تقليل المصروفات وزيادة الإيرادات غير النفطية، وكلنا ثقة بتعاون مجلس الأمة لتجاوز هذه العقبة، حيث أن كل يوم تؤجل فيه الإصلاحات الإقتصادية يضاعف العقبة تعقيداً».

# مؤشرات البورصة تغلق على انخفاض.. و«العام» يتراجع 42.7 نقطة

جلسة حمراء للبورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على انخفاض مؤشر السوق العام 7. 42 نقطة ليبلغ مستوى 5656ر84 نقطة بنسبة هبوط بلغت 75. 0 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 6. 242 مليون سهم تمت عبر 12428 صفقة نقدية بقيمة 18. 58 مليون دينار (نحو 191ر9 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 7. 6 نقطة ليبلغ مستوى 17. 4653 نقطة بنسبة هبوط بلغت 15. 0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 5. 103 مليون سهم تمت عبر 4372 صفقة نقدية بقيمة 8.8 مليون دينار (نحو 04. 29 مليون دولار). كما انخفض مؤشر السوق الأول 6. 58 نقطة ليبلغ مستوى 40. 6167 نقطة بنسبة هبوط بلغت 94. 0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 06. 139 مليون سهم تمت عبر 8056 صفقة بقيمة 3. 49 مليون دينار (نحو 162ر6 مليون دولار). وفي غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 22ر4 نقطة ليبلغ مستوى 47. 4820 نقطة بنسبة هبوط بلغت 46. 0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 6. 64 مليون سهم تمت عبر 2446 صفقة نقدية بقيمة 9. 5 مليون دينار (نحو 4. 19 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (آبار) و(السورية) و(أولى تكافل) و(تمدين أ) أما شركات (أهلي متحد) و(أجيليتي) و(وطني) و(بيتك) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (معادن) و(بيان) و(امتياز) و(اكتتاب) الأكثر انخفاضا.

### المستويات ظلت أقل 29 في المئة مقارنة بفترة ما قبل الجائحة

# «الوطني»: ارتفاع أسعار النفط ينعش النشاط التجاري للكويت خلال الربع الثالث من 2020

- صادرات النفط بدأت في استعادة زخمها بفضل ارتفاع سعر خام التصدير الكويتي

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن التجارة الخارجية للكويت شهدت انتعاشاً ملحوظاً في الربع الثالث من عام 2020، إذ ارتفعت الصادرات بنسبة 58 % والواردات بنسبة 7.9 %، على أساس ربع سنوي،وفقاً للبيانات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء، وذلك بعد التراجع الذي سجلته في الربع الثاني من عام 2020 في ظل انخفاض أسعار النفط وتراجع حركة النشاط التجاري عالمياً نتيجة لتدابير الاغلاق. إلا أنه على الرغم من ذلك، ظلت التدفقات التجارية أقل بكثير عن مستويات ما قبل الجائحة. ويعزى هذا الارتفاع الملحوظ الذي سجلته الصادرات خلال الربع الثالث من العام الماضي بصفة رئيسية إلى ارتفاع سعر خام التصدير الكويتي، والذي ارتفع بنسبة 69 % على أساس ربع سنوي ليبلغ 44 دولاراً للبرميل في الربع الثالث من عام 2020.

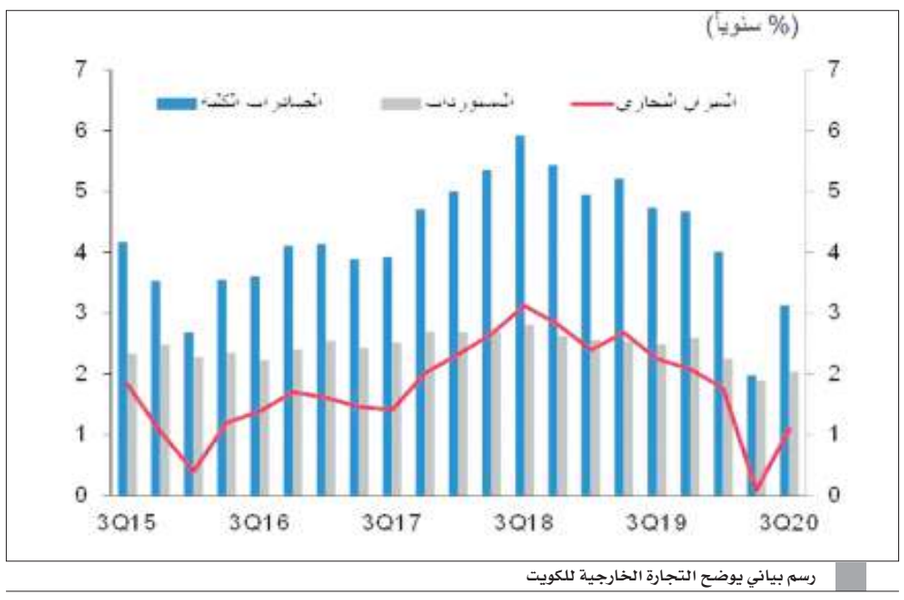

رسم بياني يوضح التجارة الخارجية للكويت

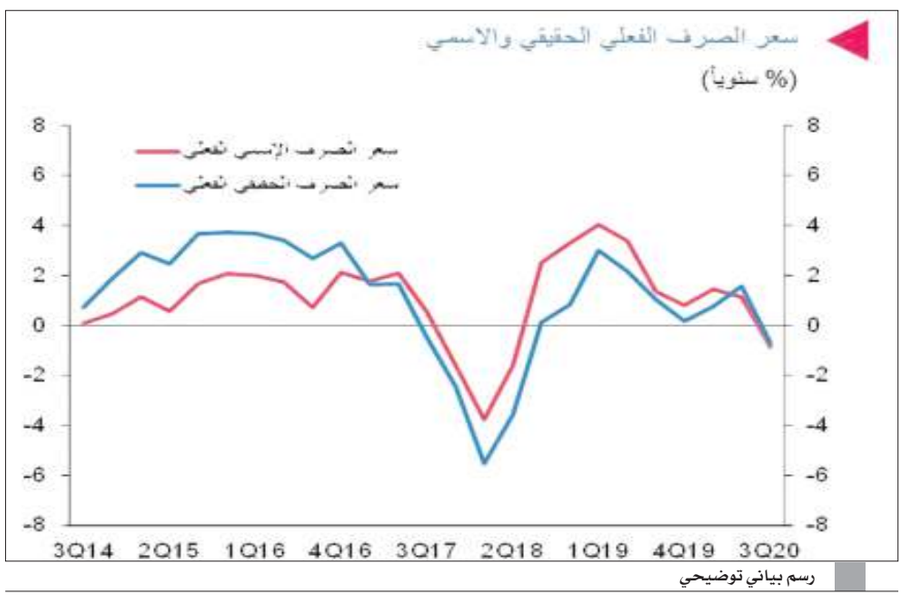

رسم بياني توضيحي

- تباطؤ وتيرة تراجع الواردات إلى 18- % على خلفية استئناف الأنشطة الاقتصادية بعد تدابير الإغلاق المطبقة

### ارتفاع أسعار النفط يعزز الصادرات

انعكس ارتفاع أسعار النفط على الصادرات، إذ عوض جزءاً من انخفاض الإنتاج النفطي، والذي تراجع بنسبة 9.3 % على أساس ربع سنوي إلى 2.24 مليون برميل يومياً على خلفية اتفاقية الأوبك وحلفائها لخفض حصص الانتاج. ومن جهة أخرى، شهدت الصادرات غير النفطية (تشكل الصادرات المحلية بالإضافة إلى إعادة التصدير، 11 % من إجمالي الصادرات) ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 59 % على أساس ربع سنوي وذلك على الرغم من استمرار تراجعها بشكل ملحوظ على أساس سنوي. أما على صعيد الفئات الاقتصادية، شهدت السلع الوسيطة والاستهلاكية انخفاضاً حاداً بنسبة 31 % و21 % على أساس سنوي على التوالي، بينما سجلت السلع الرأسمالية انخفاضاً بنسبة 13.6 % على أساس سنوي. وقد يكون تراجع تلك الفئات انعكاساً للاضطرابات التجارية وتراجع الطلب الخارجي نتيجة لتداعيات الجائحة. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة التجارة والصناعة رفعت الحظر عن صادرات الشركات المحلية لبعض الأصناف في أغسطس 2020 مما سيساهم في تعزيز الصادرات غير النفطية خلال الفترات المقبلة.

### تعافي الواردات

استمرت الاضطرابات التجارية في التأثير على الواردات الكويتية وإن كانت نسبة تراجع الواردات على أساس سنوي بلغت 18.3 % في الربع الثالث من عام 2020 مقابل 26 % في الربع السابق. ويعزى تقلص وتيرة التراجع إلى الانخفاض الهامشي الذي شهدته السلع الاستهلاكية (والتي تمثل حوالي نصف الحجم الاجمالي للواردات) نظراً لتزايد نمو الأغذية والمشروبات ومعدات النقل والسلع المعمرة، وفي المقابل، شهدت واردات السيارات (تمثل نسبة 10 % من السلع الاستهلاكية) انخفاضاً حاداً بنسبة 55 % على أساس سنوي بعد تراجعها بنسبة 28 % في الربع السابق. وفي ذات الوقت، هدأت وتيرة تراجع السلع الرأسمالية (والتي تمثل حوالي خمس الواردات) إلى 15.5 % على أساس سنوي.ويعود الارتفاع الذي شهدته الواردات على أساس ربع سنوي إلى استئناف الأنشطة الاقتصادية بعد فرض تدابير الإغلاق لاحتواء الجائحة في الربع الثاني من عام 2020 وزيادة أسعار النفط. ونتيجة لذلك، ارتفع الفائض التجاري للسلع إلى 1.1 مليار دينار كويتي (12 % من القيمة التقديرية للناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بحوالي 0.1 مليار دينار كويتي تقريباً (2 % من الناتج المحلي الإجمالي) في الربع السابق.

### الشريك التجاري الرئيسي للكويت

- دول مجلس التعاون الشريك التجاري الرئيسي للكويت باستحواذ على نسبة 22 % من إجمالي حجم التجارة

ظلت الوجهات الخمس الأولى للصادرات غير النفطية (بما في ذلك إعادة التصدير) مستقرة نسبياً مقارنة بالربع الثاني من عام 2020. وانخفضت المبيعات إلى تلك الدول (الإمارات والسعودية والصين والهند وقطر، والتي تمثل 63 % من إجمالي الصادرات غير النفطية) بنسبة 17.8 % على أساس سنوي. ومن جهة أخرى، شهدت الواردات من أكبر خمس دول مصدرة للكويت (الصين، الإمارات، السعودية، الولايات المتحدة والهند، والتي تمثل 45 % من الواردات) انخفاضاً بنسبة 22 % على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2020. وكانت دول مجلس التعاون الخليجي الشريك التجاري الرئيسي لواردات الكويت غير النفطية (22 % من إجمالي قيمة التبادل التجاري) وتبعتها الصين في المرتبة التالية.

وظل سعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار الكويتي مستقراً نسبياً مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين، إذ انخفض بنسبة 0.8 % على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2020. وكان أداء العملات الرئيسية الأخرى أمام الدينار الكويتي متفاوتاً، إذ انخفضت قيمة الروبية الهندية والليرة التركية بنسبة 4.8 % و26 % على التوالي، بينما ارتفعت قيمة اليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني واليوان الصيني مقابل الدينار الكويتي بنسبة 5.5 % و5.3 % و1.9 % و2.2 %، على التوالي. كما شهد سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والذي يأخذ في الاعتبار تحركات التضخم النسبية بين الدول المختلفة انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.7 % على أساس سنوي مقابل ارتفاعه بنسبة 1.6 % على أساس سنوي في الربع السابق. ويأتي تراجع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بعد ارتفاعه على مدار العامين الماضيين.

سعر الصرف الفعلي الحقيقي والاسمي

وتشير التوقعات إلى انتعاش نشاط التجارة الدولية في الفترة المقبلة في ظل ارتفاع أسعار النفط (استقرار سعر خام التصدير الكويتي عند مستوى 44 دولاراً للبرميل في الربع الرابع من عام 2020، إلا أنه تمكن من اختراق حاجز الـ 60 دولاراً للبرميل في منتصف فبراير) بالإضافة إلى رفع حظر التصدير. كما يمكن أن يؤدي إعادة فتح الاقتصاد الكويتي إلى تعزيز الواردات. وعلى الرغم من استمرار ظروف عدم اليقين تجاه تطور الجائحة، إلا أن الطرح الفعال لبرامج اللقاحات (بدأ بالفعل في الكويت، وتهدف السلطات إلى استكماله بحلول الربع الثالث من عام 2021) من شأنه أن يساهم في إعادة الانشطة التجارية إلى أوضاعها الاعتيادية بنهاية العام الحالي.